مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 4 2025

التدخل التركي وأثره على الاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد 2011

Turkish Intervention and Its Impact on Political Stability in Post -2011 Libya

نور الهدى نوري محمد: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة – ليبيا.

Noor Al-Huda Nouri Mohammed: Faculty of Economics and Political Science, Sabratha University - Libya.

nurinuralhuda@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.64337/rgj.v1i4.155

الملخص:

يتناول هذا البحث أثر التدخل التركي على الاستقرار السياسي في ليبيا في مرحلة ما بعد عام 2011، معتمدًا على المنهج التاريخي والتحليلي لفهم دوافع هذا التدخل وتداعياته. يكشف البحث أن التدخل التركي لم يكن وليد اللحظة، بل له جذور تاريخية عميقة، ولكنه اتخذ أشكالًا جديدة بعد ثورة فبراير، مدفوعًا بدوافع متعددة تشمل المصالح الاقتصادية، والعسكرية، والجيوسياسية.

يقدم البحث تحليلًا مفصلًا للدور التركي منذ بداية الثورة الليبية، وكيف تحول من موقف معارض للتدخل الدولي إلى لاعب رئيسي يدعم حكومة الوفاق الوطني ويُبرم اتفاقيات أمنية وبحرية بهدف تأمين مصالحه في شرق المتوسط. يؤكد البحث أن هذا التدخل قد ساهم في تعقيد الأزمة الليبية وزيادة حدة الصراع بين الأطراف المتنازعة، مما أدى إلى إعاقة جهود بناء الدولة وتحقيق الاستقرار.

ويخلص البحث إلى أن التدخل التركي كان له آثار سلبية على الاستقرار السياسي في ليبيا، وأطال أمد الأزمة، وأثّر بشكل مباشر على عملية التسوية السياسية، مما يتطلب من تركيا والمجتمع الدولي إعادة النظر في سياساتهم بما يخدم مصالح الشعب الليبي ويعزز السلام والاستقرار في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي في ليبيا، التدخل التركي، الصراع الليبي، شرق المتوسط، دوافع جيوسياسية.

Abstract:

This research examines the impact of Turkish intervention on political stability in Libya in the post-2011 period, using a historical and analytical approach to understand the motives and repercussions of this intervention. The study reveals that the Turkish intervention was not a sudden development but has deep historical roots, yet it took new forms after the February Revolution, driven by multiple motives including economic, military, and geopolitical interests.

The research provides a detailed analysis of Turkey's role since the beginning of the Libyan revolution, and how it evolved from a position opposing international intervention to a key player supporting the Government of National Accord, and concluding security and maritime agreements to secure its interests in the Eastern Mediterranean. The study confirms that this intervention contributed to complicating the Libyan crisis and intensifying the conflict between the warring parties, which has hindered state-building and stability efforts.

The research concludes that the Turkish intervention had negative effects on political stability in Libya, prolonged the crisis, and directly impacted the political settlement process, which requires Turkey and the international community to reconsider their policies in a way that serves the interests of the Libyan people and promotes peace and stability in the country.

Keywords: Political Stability in Libya, Turkish Intervention, Libyan Conflict, Eastern Mediterranean, Geopolitical Motives.

المقدمة

تعيش ليبيا حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي منذ سقوط النظام في عام 2011. وقد تحولت البلاد إلى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية التي تسعى لتعزيز نفوذها ومصالحها في المنطقة. من بين هذه القوى، يبرز التدخل التركي كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة في المشهد السياسي الليبي. تسعى تركيا، التي تدعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا في طرابلس، إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي في شرق المتوسط وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

إن هذا التدخل التركي في ليبيا له جذور تاريخية وجيوسياسية عميقة، حيث ترى تركيا في دعم حكومة الوفاق الوطني فرصة لتعزيز موقفها الإقليمي. لا يقتصر تأثير هذا التدخل على الأطراف المحلية في ليبيا فقط، بل يمتد ليشمل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. تكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة فهم الأبعاد المختلفة لهذا التدخل وتأثيره المباشر وغير المباشر على الوضع في ليبيا.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل: فيما تكمن دوافع وتداعيات التدخل التركي في ليبيا ما بعد ثورة فبراير؟.

فرضية الدراسة:

إن التدخل التركي في ليبيا بعد عام 2011 كان له دوافع اقتصادية وعسكرية وجيوسياسية وتاريخية وأيديولوجية، وأدى إلى تعقيد الوضع الليبي وزيادة حدة الصراع وتعثر بناء الدولة الليبية.

أهمية البحث:

- إبراز دوافع التدخل التركي في ليبيا بعد ثورة فبراير وتداعياته على الوضع السياسي في ليبيا.
- تحليل أثر التدخل التركي على استقرار ليبيا في مرحلة ما بعد 2011.
- المساهمة في فهم الأبعاد المختلفة للأزمة الليبية والعوامل المؤثرة فيها.

أهداف البحث:

- تحديد الدوافع الاقتصادية والعسكرية والجيوسياسية والتاريخية والإيديولوجية للتدخل التركي في ليبيا.
- تحليل التداعيات السياسية والأمنية للتدخل التركي على الوضع في ليبيا.
- الوقوف على أثر التدخل التركي على استقرار ليبيا في مرحلة ما بعد الثورة.

منهجية البحث:

يتطلب موضوع التدخل التركي وأثره على الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011، استخدام عدة مناهج بحثية تساعد في تحليل ودراسة هذه الظاهرة بشكل شامل. وتتمثل هذه المناهج في:

- **المنهج التاريخي:** يعتمد هذا المنهج على تتبع الأحداث التاريخية وتحليل تطورها لفهم الخلفيات والأسباب التي أدت إلى الوضع الحالي. يمكن هنا التركيز على العلاقات التركية عبر العقود الماضية والتغيرات السياسية في ليبيا منذ الثورة الليبية في عام 2011.
- **المنهج التحليلي:** يقوم هذا المنهج على تحليل العناصر المختلفة التي تؤثر على التدخل التركي وأسبابه، مثل المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية التركية في ليبيا.

متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** الدور التركي.
- **المتغير التابع:** الاستقرار السياسي في ليبيا.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات التركية الليبية

العلاقات الليبية التركية في العهد العثماني الأول والثاني

يرى بعض المؤرخين أن من أهم الأسباب التي دفعت العثمانيين للقدوم إلى ليبيا هو ذهاب الوفد الليبي إلى إسطنبول وطلب المساعدة من السلطان العثماني سليمان القانوني (عامر ومحمد، 2000، ص. 159–160). في حين يرى آخرون أن تسليم إسبانيا طرابلس الغرب لفرسان القديس يوحنا كان من أهم الأسباب التي دفعت السلطان سليمان لتلبية طلب الوفد. ومهما كانت الأسباب، فإن قدوم الوفد أيقظ في السلطان سليمان الرغبة في الانتقام من الفرسان وملاحقتهم (عامر ومحمد، 2000). لم يتخوف العثمانيون من زج قواتهم في مناطق مجهولة وبعيدة عن أراضيهم، لأن جزءًا من قواتهم كان قد دخل تلك الديار البعيدة منذ عام 1518م، كما أن مصر كانت ولاية تابعة لهم منذ عام 1517م، وكان المسلمون سيقفون إلى جانب قواتهم. شارك أهالي ليبيا الأتراك مسؤولية طرد الفرسان من ديارهم، إذ كان القاسم المشترك في محاربة الفرسان قاسمًا دينيًا. وفي السادس عشر من أغسطس 1551م، أصبحت طرابلس ولاية عثمانية، وباشروا في تطبيق الإجراءات الإدارية والعسكرية العثمانية. اعتاد المؤرخون على تقسيم الإدارة العثمانية في ليبيا إلى مرحلتين: مرحلة العهد العثماني الأول (1551–1711) ومرحلة العهد العثماني الثاني (1835–1911) (عامر ومحمد، 2000، ص. 163–164). ابتدأ العهد العثماني الأول بمراد آغا في شعبان سنة 858هـ، وانتهى بمحمود

أبي أميس في جمادى الآخرة سنة 1123هـ، ودام 265 سنة (الزاوي، 2018، ص. 219). كان مراد آغا أول والٍ تركي على طرابلس الغرب في عام 1551م (الزاوي، 2018، ص. 153). من أهم الأحداث التي ميزت ولاية مراد آغا هي الحملة الفاشلة التي قام بها فرسان مالطا ضد زوارة (شلبي، 2022، ص. 49). فقد وضع المرشد الأكبر بالاتفاق مع مجلسه خطة تستهدف الاستيلاء على موقع من الساحل الأفريقي للسيطرة على طرابلس وجربة، وإثارة المضايقات في وجه الأتراك، وتعويض فرسان مالطا عن فقدانهم لطرابلس. انتهت الحملة بالفشل الذريع والخسائر الكبيرة التي تكبدتها المنظمة الفرسانية، وفي المقابل ثبت مراد آغا نفسه كحاكم قوي لطرابلس الغرب (شلبي، 2022، ص. 51). كانت نهاية العهد العثماني الأول في ليبيا عام 1711م، عندما استقل أحمد القرمانلي بولاية طرابلس، وأسس دولة القرمانليين في ليبيا. امتد عهد الأسرة القرمانلية من عام 1711 حتى 1835م (عامر ومحمد، 2000، ص. 208). امتد عهد الباشاوات ستًا وسبعين سنة، من عام 1853م وحتى عام 1911م، تولى خلالها إدارة الولاية ثلاثة وثلاثون واليًا. لم يكن ولاة هذا العهد بأفضل من سابقيهم من الولاة العثمانيين باستثناء الواليين أحمد راسم باشا ورجب باشا. تفيد المصادر التركية الحديثة أن ولاية ليبيا خلال هذه الفترة شهدت تولي ولاة أكفاء، امتازوا بالخبرة الإدارية والكفاءة العسكرية، فأخلص بعضهم لمهمته وقاوم بشدة التغلغل الأوروبي المتزايد، كما أن الدولة العثمانية شددت رقابتها على الولاة وعاقبت المسيء منهم (عامر ومحمد، 2000، ص. 237).

العلاقات الليبية التركية في فترة الاحتلال الإيطالي

بدأت الخطوات الإيطالية لاحتلال طرابلس الغرب منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك بإقامة عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وإرسال بعثات متعددة المهام

لدراسة أحوال البلاد، ووضع الخطط اللازمة لاحتلالها. بعد أن أكملت إيطاليا استعداداتها، أرسلت إنذارًا إلى الباب العالي في 28 سبتمبر 1911، تطالب فيه الدولة العثمانية بسحب الجيش العثماني من طرابلس وبنغازي ودرنة، وتشكيل شرطة تحت قيادة ضباط إيطاليين، فضلًا عن عدم تعيين ولاة عثمانيين دون موافقة إيطاليا. انتهت مهلة الإنذار الإيطالي بعد انقضاء 24 ساعة، فأعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية. على الرغم من أن الدولة العثمانية لم تقم بمسؤوليتها في الدفاع عن طرابلس الغرب على أكمل وجه، إلا أنها ساهمت في مقاومة الغزاة الإيطاليين. فقد أرسلت معونات مالية وأسلحة وذخيرة، فضلًا عن المعارك التي خاضتها القوات العثمانية الموجودة في الولاية ضد الإيطاليين. دخلت ميناء طرابلس في 26 سبتمبر 1911، الباخرة العثمانية "أدرنة" وهي ترفع العلم الألماني بدعوى أنها باخرة تجارية متجهة إلى تونس، ولكنها كانت تحمل أنواعًا مختلفة من الأسلحة والذخائر والمواد الغذائية. وصلت أيضًا المدرعة العثمانية "مجيدية" إلى الولاية وعلى متنها 300 جندي من المشاة، ومجموعتان من الخيالة وبطارية مدافع. استطاعت القوات الإيطالية السيطرة على الأراضي والمدن الساحلية في الولاية رغم المقاومة الشديدة التي أبداها أبناء البلاد إلى جانب القوات العثمانية. فقد احتلت القوات الإيطالية في 5 أكتوبر 1911 مدينة طرابلس الغرب، ثم مدينة درنة في 18 من الشهر نفسه، وفي اليوم التالي سيطرت على مدينة بنغازي، ثم احتلت مدينة الخمس في 20 من الشهر ذاته. بعد هذه النجاحات التي حققتها القوات الإيطالية، أعلنت إيطاليا عن ضم ولاية طرابلس الغرب إليها في 5 نوفمبر 1911، وأخذت الولاية منذ هذا التاريخ تعرف باسم ليبيا. خاضت القوات العثمانية بقيادة نشأت بك معارك ضارية مع القوات الإيطالية منذ بداية الغزو، وأهمها معركة الهاني في 26 أكتوبر 1911 وعين زارة في 8 ديسمبر من السنة نفسها. إلا أن القوات الإيطالية

تمكنت من فرض سيطرتها على السواحل الليبية، مما أدى إلى انقطاع الاتصالات المباشرة بين إسطنبول وطرابلس الغرب. أجبر ذلك المقاتلين العثمانيين على سلوك طرق سرية عبر مصر وتونس للوصول إلى الولاية، إذ وصل إلى البلاد عدد من الضباط والمتطوعين من العثمانيين (المظفري، 2010، ص. 37–40)، وفي مقدمتهم أنور باشا ومصطفى كمال. انتهى الدور الرسمي للدولة العثمانية في ليبيا، منذ توقيع معاهدة أوشي في مدينة لوزان السويسرية في 18 أكتوبر 1912، والتي أنهت حالة الحرب بين الدولتين. أكدت المعاهدة على سحب القوات العثمانية من ليبيا، وأن يتنازل السلطان العثماني عن حقوقه في الولاية لأهلها، في حين أعلنت إيطاليا سيادتها الكاملة على البلاد (معاهدة أوشي، 1912). لم تعترف المقاومة الليبية بمعاهدة أوشي، وقد أخذ الزعماء المحليون زمام المبادرة في مقاومة المحتل (المظفري، 2010، ص. 42–44).

العلاقات الليبية التركية في فترة المملكة الليبية

انتهى عهد الاحتلال الإيطالي في ليبيا سنة 1943م، وقد أخذ المهاجرون والمنفيون بالعودة إلى البلاد. وقعت إيطاليا معاهدة الصلح مع دول الحلفاء في باريس بتاريخ 10 فبراير 1947م. نص البند الثالث والعشرون من المعاهدة على "أن إيطاليا تتخلى عن جميع الحقوق والتخويلات في ليبيا، إريتريا والصومال الإيطالي، وأن المصير النهائي لممتلكاتها السابقة سيقرر بصورة مشتركة من قبل حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال سنة واحدة من سريان مفعول معاهدة السلم". فشلت الدول الاستعمارية الكبرى في الوصول إلى حل للقضية الليبية، لاختلاف مصالحها ووجهات نظرها، الأمر الذي أدى إلى إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة للنظر فيها. كان لتركيا حضور واضح في مناقشات القضية الليبية في أروقة هيئة الأمم

المتحدة. شارك ممثل تركيا عدنان كوارل في أول لجنة مفوضة اجتمعت في 3 أكتوبر 1949م، لتقرير مصير مستقبل المستعمرات الإيطالية (المظفري، 2010، ص. 51). انتقد كوارل استمرار الإدارة العسكرية للدول الأجنبية في ليبيا، وطروحات الدول الاستعمارية في مسألة فرض الحماية عليها. وأكد كوارل أيضًا أن بلاده التي تعد إحدى دول البحر الأبيض المتوسط معنية بشكل مباشر بالتطورات الحاصلة في المنطقة. بعد مناقشات طويلة، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 نوفمبر 1949م، على منح البلاد استقلالها (المظفري، 2010، ص. 52). أُعلن عن استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م. أقام البلدان علاقات دبلوماسية بينهما منذ سنة 1953م، على مستوى مفوضية. لم تقف تركيا عند حدود إقامة العلاقات الدبلوماسية والتهاني، بل أعربت عن استعدادها لمساعدة ليبيا في مختلف المجالات، فكانت من بين الدول الأجنبية التي قدمت مساعدات لهذا البلد الفتي (المظفري، 2010، ص. 53).

العلاقات الليبية التركية في فترة حكم معمر القذافي

ذكرت مجلة "السياسة الدولية المصرية" أن تركيا اعترفت رسميًا بالنظام الجمهوري في ليبيا في 6 سبتمبر 1969م، وهذا الخبر أكدته المصادر التركية أيضًا. لكن تركيا عادت وتحفظت على قرار الاعتراف، بعد أن علمت أن قادة الثورة متأثرون بأفكار الرئيس المصري جمال عبد الناصر. تعاملت تركيا مع النظام الجديد بحيطة وحذر، وقررت إيفاد أمين عام وزارة الخارجية التركية (أورهان إيرالب)، الذي حمل رسالة من الرئيس التركي جودت سوناي إلى العقيد معمر القذافي للتعرف على أهداف الثورة (المظفري، 2010، ص. 70–71). استمرت العلاقة بين البلدين حتى عام 1974 عندما دخلت تركيا بجيوشها إلى جزيرة قبرص، لتعطي القضية القبرصية بُعدًا جديدًا للعلاقات بين البلدين.

خلال فترة حكم معمر القذافي، كانت العلاقات جيدة نسبيًّا، وتعتبر أهم محطاتها دعم القذافي للتدخل التركي في قبرص عام 1974. وفي فترة التسعينيات، كانت العلاقات تسير في مسار تطوري، وكان العامل الأهم في ذلك هو العلاقات الاقتصادية بين البلدين. واصل حزب العدالة والتنمية هذا النهج بمزيد من الانفتاح حيث وصل التبادل التجاري إلى قرابة 10 مليارات دولار قبل عام 2010 (الرنتيسي، 2019، ص. 3).

المبحث الثاني: العلاقات الليبية التركية بعد ثورة فبراير وأنماط التدخل التركي

الموقف والدور التركي في مرحلة الثورة

نظرًا للمصالح الاقتصادية الكبيرة، عارض رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان في البداية التدخل الدولي في ليبيا عام 2011م (الشيخ، 2024). دعا أردوغان المجتمع الدولي إلى عدم مقاربة الوضع في ليبيا على أساس النفط، بل على أساس الضمير والقيم الإنسانية. ولكن عندما أصبح التدخل الغربي في ليبيا واقعًا لا محالة، اضطرت تركيا إلى تغيير موقفها كليًا، واعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي متأخرًا (الشيخ، 2024). فتركيا كانت جاهزة للمقايضة واقتناص الفرص التي توفرها تناقضات أطراف الصراع، لقطف الصفقات دون اعتبارات لمصالح الآخرين مقابل تحقيق مكاسب تكتيكية وتحويلها عند الضرورة إلى أدوات ضغط. فاقترابها من الساحة الليبية لم يكن سوى أوراق تهدف من ورائها تحقيق مكاسب ذات بعد جيوسياسي، وتحديدًا في مجالها الحيوي. شاركت تركيا لاحقًا في الحصار البحري على ليبيا دون العمليات الجوية، وقدمت المساعدة الإنسانية للشعب الليبي.

الموقف التركي في الحرب الأهلية الليبية عام 2014 وتأثيره على الصراع

كانت تركيا تدعم "حلف فجر ليبيا"، وهي عملية عسكرية بقيادة مجموعات مسلحة تنتمي إلى مدن غرب ليبيا تم تشكيلها عام 2014م، وهدفت للسيطرة على العاصمة وطرد القوات التابعة لخليفة حفتر (محمود، 2022). كما دعمت تركيا الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات برعاية البعثة الأممية المتحدة، والذي جاء بحكومة الوفاق الوطني وتم إبرامه بين الأطراف المتصارعة في ليبيا عام 2015م بهدف إنهاء الحرب الأهلية الثانية عام 2014 (محمود، 2022). ولكن الدول الحليفة لقوات خليفة حفتر كثفت دعمها له ضد حكومة الوفاق، وفي الوقت نفسه، لم تتمكن حكومة الوفاق من التغلب على ظاهرة الفصائلية. وسرعان ما تنامى الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني، خصوصًا بعد الهجوم الذي شنه حفتر على العاصمة طرابلس في 4 أبريل 2019، ومن بعد طلب حكومة فايز السراج من تركيا الدعم العسكري (محمود، 2022). كما أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان أن بلاده تقدم الدعم العسكري من أسلحة وذخيرة وعربات عسكرية بموجب "اتفاق تعاون عسكري" دون تحديد طبيعة هذا الاتفاق (محمود، 2022).

أشكال التدخل التركي الاقتصادي في مرحلة ما بعد ثورة فبراير

قُدرت قيمة التبادل التجاري بين البلدين قبل عام 2011 بـ 10 مليار دولار، وبلغت قيمة الاستثمارات التركية في ليبيا حتى عام 2013 بـ 100 مليار دولار (الشيخ، 2020). منذ عام 2018، أطلق الجانب التركي عدة مشاريع اقتصادية في ليبيا بوصفها جزءًا مهمًا من استراتيجية تركيا الاقتصادية والسياسية في أفريقيا (حواش وآخرون، 2021). وبلغ حجم المشاريع الاقتصادية حوالي 3.2 مليار دولار، بالإضافة إلى العديد من المشروعات الاستثمارية. لذلك، لا يمكن عزل التفاهم السياسي

والتقدم في العلاقات السياسية بين الجانب التركي وحكومة الوفاق الليبية عن النفوذ الاقتصادي التركي في ليبيا. كما تُعد مسألة اكتشاف مصادر الطاقة في شرق المتوسط، بعدما أكدت عمليات مسح جيولوجية وجود مخزونات هائلة من النفط والغاز، من العوامل المهمة (بوستي، 2024). وتأمل تركيا من خلال تدخلها في ليبيا إلى الظفر بعقود التنقيب عن النفط والغاز الليبي، الذي يشكل حسب بعض التقديرات واحدًا من أكبر الاحتياطيات في القارة الأفريقية (بوستي، 2024). وتستورد تركيا حوالي 95% من احتياجاتها النفطية من ليبيا (بوستي، 2024). يمكن القول بأن التدخل التركي في ليبيا جاء انعكاسًا لحدة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تركيا، حيث تكشف المؤشرات عن تراجع سعر صرف الليرة التركية وزيادة عجز الميزان التجاري وتفاقم الديون الخارجية وارتفاع معدلات البطالة (بوستي، 2024).

الدوافع العسكرية والسياسية والجيوسياسية لتركيا في مرحلة ما بعد ثورة فبراير

نشرت المواقع التركية بنودًا للاتفاق تضمنت نقل الخبرات والدعم والمعدات من تركيا لليبيا، والمشاركة في المناورات العسكرية، وتقديم الخدمات العسكرية، وتبادل الذخائر وأنظمة الأسلحة والآليات العسكرية، إضافة إلى تبادل الخبراء والتعاون الاستخباراتي (كيحال وغريب، 2021). ويعتبر التدخل العسكري التركي في ليبيا بمثابة وسيلة لفرض تطبيق الاتفاقيتين الأمنية والبحرية التي وقعها الجانب التركي مع حكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2019 (كيحال وغريب، 2021). تسعى تركيا إلى تأمين مصالحها وإثبات وجودها وزيادة قوتها في منطقة شمال وشرق أفريقيا وتوسيع نفوذها، وذلك ضمن استراتيجيتها الشاملة (مركز أبحاث ودراسات مينا، 2024). كما تسعى من خلال الانخراط في ليبيا إلى كسب أوراق ضغط تساعدها في قضايا إقليمية أخرى مثل سوريا والعراق

من أجل المساومة مع الأطراف الفاعلة في تلك الدول (مركز أبحاث ودراسات مينا، 2024). أما من الناحية الجيوسياسية، فليبيا تقع في موقع استراتيجي مهم للغاية، فهي نقطة التقاء بين أوروبا والوطن العربي وأفريقيا (كيحال وغريب، 2021). يضاف إلى ذلك أنها من الدول الغنية بالمحروقات، حيث تحتل ليبيا المركز الخامس عالميًا في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين. كما تتوفر ليبيا على مصادر الطاقة البديلة عبر استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية (كيحال وغريب، 2021).

النتائج

يكشف البحث أن للتدخل التركي في ليبيا بعد عام 2011 دوافع متعددة، منها الاقتصادية، العسكرية، الجيوسياسية، التاريخية، والأيديولوجية. فتركيا تسعى لتعزيز نفوذها في المنطقة وتأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

ساهم هذا التدخل في تعقيد الأزمة السياسية في ليبيا وزيادة حدة الصراع بين الأطراف المتنازعة، مما أعاق جهود بناء الدولة الليبية وتحقيق الاستقرار (بوستي، 2024).

أثر التدخل التركي بشكل سلبي على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، حيث فاقم من حالة التشظي والانقسام السياسي في البلاد.

النتيجة الرئيسية هي أن التدخل التركي في ليبيا بعد عام 2011 كان له آثار سلبية على الاستقرار السياسي في البلاد، وساهم في إطالة أمد الأزمة وإعاقة عملية التسوية السياسية.

الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه، يُستنتج أن التدخل التركي في ليبيا كان له دور كبير في تعقيد الأزمة السياسية وإطالة أمدها. الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السياسي في البلاد. وبالتالي، فإن على تركيا إعادة النظر في سياستها تجاه ليبيا بما يعزز الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في البلاد. كما أن على المجتمع الدولي ضرورة الضغط على جميع الأطراف المتنازعة لوقف التدخلات الخارجية وإنهاء الصراع المسلح، والعمل على بناء مؤسسات الدولة الليبية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تفضي إلى حكومة وحدة وطنية قادرة على قيادة البلاد نحو الاستقرار.

المصادر والمراجع

1. عامر، وائل، ومحمد، محمد. (2000). تاريخ المغرب العربي الحديث: المغرب الأقصى، ليبيا. جامعة دمشق.
2. أيوبي، رزان. (2019). أبعاد التدخل التركي في ليبيا. أوغاريت بوست.
3. بوستي، توفيق. (2024). التدخل التركي في ليبيا بعد القذافي: الدوافع والتداعيات. مجلة العلاقات الدولية، (5).
4. حواش، أحمد، زغلول، الباجوري، ومزيد. (2021). أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة 2014–2020. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.
5. الزاوي، الطاهر. (2018). ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي. دار الفتح للطباعة والنشر.
6. الرنتيسي، محمود سمير. (2019). ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البر والبحر. مركز الجزيرة للدراسات.
7. الشيخ، محمد. (2020). التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميًا ودوليًا. مجلة شؤون عربية، (184).
8. شلبي، رامزي. (2022). طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الأول 1551–1711م (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس.

9. صبرينة، كيحال، وغريب، حكيم. (2021). التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي. مجلة السياسة العالمية، 5(3)، 333–350.

10. محمود، مي سيد. (2022). السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية 2011–2020 (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

11. مركز أبحاث ودراسات مينا. (2024). الدور التركي في ليبيا (دراسة استراتيجية).

12. المظفري، نبيل. (2010). العلاقات الليبية التركية 1969–1989: دراسة سياسية–اقتصادية. دار غيداء للنشر والتوزيع.

13. معاهدة أوشي. (1912). موقعة بين مملكة إيطاليا والدولة العثمانية.